هروب القادة من المواجهة غَيّر مجرى المعركة لصالح "حماس"

المؤسسة الأمنية أولى ضحايا "الحسم العسكري" في غزة

كتب فايز أبو عون:

بين عشية وضحاها، أصبح الكثيرون، سواء محلياً أم إقليمياً أم دولياً، في حالة من اللاوعي، والذهول الشديد، لما آلت إليه الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، وسقوط "قلاع" حصينة، وانهيار جدران منيعة، وهروب قادة عسكريين وأمنيين، على متن سيارات "مصفحة" عن طريق البر، أو على ظهر قوارب مطاطية، وزوارق صيد بحرية، إلى الحدود الجنوبية للقطاع، ليستقر بهم الحال رغماً عنهم، في مصر، التي أمنت خروجهم منها إلى محافظات الضفة، حيث مقر الرئيس محمود عباس في رام الله، لا حول لهم ولا قوة في غزة، فيما توالى صدور القرارات والإجراءات من طرفي الصراع، وكل منها يضرب بعرض الحائط قرارات الطرف الآخر.

وفي نتائج ما يجرى، كانت المؤسسة الأمنية، بمقارها وأفرادها، وكذلك دورها، ضحية حرب المواقع والنفوذ وشهوة السلطة لدى حركتي "حماس" و"فتح"، بشكل بات يطرح العديد من التساؤلات حول أفق النجاح المستقبلي في إعادة بناء المؤسسة الأمنية، لاسيما في ظل القرارات المتتالية بالتعيينات و"نقض التعيينات" التي تصدر من الطرفين.

ولم يكن من شأن قبول العميد توفيق جبر، قرار رئيس الوزراء ووزير الداخلية المقال إسماعيل هنية، رئاسة المجلس الأعلى للشرطة في قطاع غزة، الذي تم تشكيله في السادس عشر من حزيران الجاري، للاضطلاع بمهام تسيير أعمال الشرطة وحفظ الأمن والنظام وتنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن المجلس، ورفض اللواء سعيد فنونة قرار تعيينه قائداً عاماً لقوات الأمن الوطني، أن يُغير شيئاً في الوضع الأمني المتردي للغاية في قطاع غزة، دون العودة إلى التوافق والاتفاق على كيفية قيادة السفينة بشكل جماعي.

وبين ما يَصدُر من قرارات في غزة، عن رئيس الوزراء ووزير الداخلية المقال، وبين ما يُصدَّر من قرارات إلى غزة، من الرئيس محمود عباس ومن حوله، يبقى رجل الأمن والشرطة في حيرة من أمره: هل يُنَفِذ ما يَصدُر إليه من قبل قيادة عسكرية وأمنية وشرطية جديدة موجودة معه في غزة، أم ما يُصدَّر إليه من قبل قيادة عسكرية وأمنية وشرطية بعيدة عنه وموجودة في رام الله؟!

وسواء نفذ الشرطي ورجل الأمن البسيط، أو حتى الضابط وصف الضابط، هذه الأوامر أو تلك، فالهم الوحيد عنده، الذي يؤرق مضاجعه، ويُشتت فكره، ويجعله في حيرة من أمره، هو الراتب الذي قد يحجب عنه، على الرغم من أنه في أحسن الأحوال لا يُغني ولا يُسمن من جوع، وبذلك أصبح ينطبق عليه المثل الشعبي "بين حانا ومانا، راحت لحانا".

ولو عدنا للوراء قليلاً، لوجدنا أنه ربما كان لعدم التفاؤل المفرط، والاستحسان الممزوج بالترقب الحذر، في أوساط بعض المراقبين من رجال السياسة والأمن والإعلام على حد سواء، له ما يبرره، إزاء تأكيدات اللواء برهان حماد، رئيس الوفد الأمني المصري في قطاع غزة، في الثالث من حزيران الجاري، بأن فرص نجاح الخطة الأمنية التي وضعت لضبط حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة والمنوي البدء في تطبيقها كبيرة، لاسيما من خلال تكوين قوة مركزية مشتركة كانت ستقوم على أساس اندماج بين قوتين أساسيتين، هما القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية من جهة، وما يسمى بتنفيذية "فتح" من جهة أخرى.

وكان حماد، الذي وصل والوفد المرافق له، قبل هذه المحنة، وهذا التغيير الجذري في القيادة العسكرية والأمنية في قطاع غزة، الليل مع النهار حسب الكثير من هؤلاء المراقبين لرأب الصدع، وإصلاح ذات البين، أشار في تصريحه الذي أصبح حبراً على ورق حسب المراقبين والمحللين أنفسهم، إلى أن هذه القوة سيكون لها قائد واحد متفق عليه، بعد حدوث انسجام واندماج بين القوتين، بأسلوب علمي محترف، حتى لا يحدث نزاع داخلي مجدداً يؤدى لعكس المقصود، بحيث يتكلم الجميع لغة وطنية مشتركة فقط، لا بنفس "حماس" أو بنفس "فتح"، كما أنها ستكون نواة أساسية، تضع الأساس الأمني، وتسيطر على البلد للمصلحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن عملية الاندماج لم تحدث، والخطة الأمنية لم تُطبق، ولجنة المصالحة الوطنية لم تُفعل، ولم يأخذ حتى الآن كل ذي حق حقه، ولم يُعاقب كل مجرم على ما اقترفت يداه، يمكن القول هنا، إن الرهان الأميركي الإسرائيلي على تطبيق "خطة دايتون" الداعية لتعزيز قدرات قوات فلسطينية على حساب أخرى فلسطينية، بغض النظر عن اللون السياسي والانتماء الحزبي لها، قد فشل، وربما سيفشل مجدداً في حال التفكير بتطبيق مثل هذه الخطة مرة أخرى، وذلك من منطلق أن "حماس" المُتغلغلة في رأس الهرم الأمني والعسكري حسب الكثيرين من المراقبين، وحسب المعطيات الواضحة على أرض الواقع، قد تعلم بما يُخطط لها، كما حدث مؤخراً، حين سارعت إلى إحداث حالة تغيير جدري قبل حلول موعد تنفيذ هذه الخطة.

يُذكر أن الخطة طرحتها الإدارة الأميركية بواسطة المنسق الأمني الأميركي، كيث دايتون، ورأت فيها أن تعزيز قوات أمن الرئاسة، عبر التدريبات اللازمة، ومدها بالسلاح، ونشرها على خطوط التماس، سيؤدي إلى تحسن الوضع الأمني بالنسبة لإسرائيل في قطاع غزة، في حين رأى الكثيرون أنه لا يمكن الاستجابة لها، باعتبارها تشكل إملاءات خارجية جاءت لمصلحة إسرائيل على حساب المصلحة الفلسطينية.

مؤسسة بحاجة لمن يقودها لضبط الأمن

وفي الوقت الذي هُوجم فيه العميد جبر، الذي عُيِنَ فور "الانقلاب العسكري" التي نفذته حركة "حماس" في غزة، رئيساً للمجلس الأعلى للشرطة في قطاع غزة، من مختلف الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية لثنيه عن قبول هذا المنصب، والالتزام بقرار اللواء كمال الشيخ، مدير عام الشرطة، القاضي بعدم الالتزام بقرار رئيس الوزراء ووزير الداخلية المُقال هنية، كونه "لا يملك صلاحيات" لذلك، قال جبر: إن إصراري على قبول هذا المنصب، ورفضي للقرارات الصادرة من رام الله، يأتي لسببين، أولهما: أنها صادرة عن شخص كان صدر بحقه قرار بالإعدام من قبل أمير الشهداء خليل الوزير "أبو جهاد" في الثمانينيات، وثانيهما أن قرارات المؤسسة الشرطية ليست متعلقة بقرارات أو صراعات سياسية، وأن هذه المؤسسة تأتمر بأمر وبقرارات وزير الداخلية الممثل الآن بشخص رئيس الوزراء إسماعيل هنية.

وأضاف جبر: كما أن المؤسسة الشرطية والأمنية بحاجة لمن يقودها لضبط الأمن، لأن حجم الفلتان والكارثة التي ألمت بالشارع الفلسطيني في غزة كبير جداً، ونال من كل إنجازات الشعب الفلسطيني الصامد.

ونوه إلى أن كل البطولات والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني سقطت في ما وصفه "مسرح الصراع السياسي الذي حصل في غزة"، قائلاً "إن ما شهده الشارع الفلسطيني مؤخراً، من خروج للقراصنة والمجرمين الذين استباحوا الأرض والمقدرات الفلسطينية، ساهم في تعزيز الأمن".

وكان العميد ركن كمال الشيخ، مدير عام الشرطة، أصدر في السادس عشر من حزيران الجاري قراراً يقضي بإقصاء العميد أمني سابق توفيق جبر، من الخدمة في صفوف الشرطة الفلسطينية، موضحاً في قراره الإداري هذا أن طرد جبر جاء لعدم التزام الأخير بقرارات القيادة السياسية، ورفضه تنفيذ أوامر قيادته المباشرة، وذلك بانصياعه لقرارات حكومة مقالة وفاقدة للشرعية.

وينص هذا القرار الإداري على ضرورة تقديم جبر إلى القضاء العسكري لمحاكمته وإيقاع العقوبة الملائمة أصولا وقانوناً في حال توفر الظروف الملائمة، كما "يحظر التعامل معه بصفته السابقة واللاحقة من قبل جميع مرتبات الشرطة الفلسطينية تحت طائلة المساءلة القانونية لمن يخالف ذلك".

وقد عين هنية جبر رئيساً للمجلس الأعلى للشرطة في قطاع غزة، فور الإعلان عن تشكيله، كما عين ماهر الرملي نائباً له، على أن يتم استكمال تشكيل المجلس لاحقاً، لتكون مهامه تسيير أعمال الشرطة وحفظ الأمن والنظام وتنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن وزير الداخلية.

وعلى الرغم من أن جبر أصدر أوامره فور تسلمه مهام عمله الجديد، بالطلب من منتسبي الشرطة في جميع الدوائر بالتوجه إلى عملهم ودوامهم كالمعتاد، والقيام بواجبهم ودورهم في حفظ الأمن والأمان للمواطن وممتلكاته، فإن أحداً لم يلتزم بالأوامر، وبقيّ هناك فراغ أمني وشرطي في الشارع الغزي، اضطرت حركة "حماس" إلى ملئه بعدد من عناصرها الذين ارتدوا القبعات الخضراء، والبزات الفسفورية، ووقفوا على مفترقات الطرق لتنظيم حركة سير المركبات والمواطنين.

ولا يخفى على أحد أن القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية المُقال، هي من جرى التنسيق بينها وبين العميد جبر، الذي قال "إن هذه القوة موجودة أصلاً قبل أن أعين في هذا المنصب، وهي جهاز أمني رسمي شكله وزير الداخلية الأسبق سعيد صيام بقرار رسمي وضمن صلاحياته، وبالتالي فإنني سأتعامل وأتعاون معها لأنها جزء من المؤسسة الشرطية".

المؤسسة الأمنية.. محور الصراع الداخلي. (إ ف ب)

المصري: لا وجود لخطة "دايتون" في أجندة المخابرات

وقبيل الاقتتال العسكري الأخير بين الأخوة الفرقاء، كما سمّاهم البعض، ورداً على الاتهامات التي طالما كالتها حركة "حماس" للأجهزة الأمنية، بأنها تعمل على تحضير نفسها محلياً وإقليمياً ودولياً لمعركة قادمة هي الأعنف من نوعها لتنفيذ خطة دايتون، قال العميد محمد المصري، مسير عام جهاز المخابرات العامة في قطاع غزة: إن جهاز المخابرات العامة وطبقاً للقانون، يقع على عاتقه ثلاث مهمات أساسية، أولاها العمل في الخارج على أمن السفارات ومحاولات اختراقها، وثانيتها مكافحة الإرهاب، وثالثتها مكافحة التجسس في الداخل، وأية مهمات أخرى يُكلف بها من قبل الرئيس محمود عباس، واللواء توفيق الطيراوي، نائب رئيس الجهاز.

ولفت المصري إلى أن ما أثر على عمل الجهاز طوال الفترة السابقة، هي المشاكل الداخلية بين الفلسطينيين أنفسهم، لأن مثل هذه المشاكل مهما كان نوعها وحجمها، تلقي بضلالها السلبية على عمل الأجهزة، وتحد من قدراتها على التحرك لمحاربة الجريمة والمجرمين، والقيام بدورها في توفير الأمن والأمان المطلوبين منها اتجاه جموع المواطنين".

وأكد أن "جهاز المخابرات كان له وما زال توجهات عامة ومحددة لكافة قادة الجهاز وكوادره وعناصره من قبل اللواء الطيراوي، تنص على عدم التدخل في أي صراعات داخلية تقع بين المليشيات أو الأحزاب أو التنظيمات على اختلاف مسمياتها، وذلك كون جهاز المخابرات جهاز أمن قومي سيادي لكل أطياف الشعب الفلسطيني، وليس محسوباً على طرف فلسطيني محدد بعينه، كما أن قيادة الجهاز تعمل دائماً على أن نكون بعيدين عن حالة التجاذبات السياسية".

وأشار المصري إلى أن "أداء جهاز المخابرات وبتوجيهات من الرئيس، يدفعنا باتجاه حماية أبناء شعبنا في الخارج، وحماية المواطنين من الاختراقات الداخلية"، مضيفاً أن "أية جهة فلسطينية كانت وما زالت تُشغل أو تُشاغل جهاز المخابرات في معارك داخلية، بالتأكيد هدفها تعطيل عمله في خدمة المصلحة الوطنية العليا لمصالح ذاتية وحزبية ضيقة".

وقال: طالما وجهنا رسائل للجميع دون استثناء، وقلنا لهم أن الأمن القومي الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق، والأجهزة الأمنية مُنشغلة في احتراب داخلي، كما ناشدنا الأطراف السياسية كافة ومنظمات المجتمع المدني والقيادة السياسية أن يُشكلوا الغطاء الوطني الجامع لهذه الأجهزة، وإبعادها كلياً عن أي خلافات أو محاصصات، ولكن دون جدوى.

وأضاف المصري أن "ما تم في مكة من اتفاق، كنا نعتبره خطوة إيجابية جداً، كونه جسد الشراكة السياسية، وأنتج حكومة الوحدة الوطنية"، موضحاً أن أية خلافات كانت متبقية، كان الأجدر للشعب الفلسطيني بأسره، أن تُحل على طاولة الحوار، لا أن تُحل بالاقتتال والهجوم والانقلاب العسكري الذي لم يُبق ولم يذر لجموع الفلسطينيين الذين ذاقوا وما زالوا الأمرين من الاحتلال الذي يمارس بحقهم أبشع جرائم القتل والاجتياحات، بجانب ما يقع عليه من حصار اقتصادي ظالم.

وحول ما يُشاع بأن جهاز المخابرات العامة، كغيره من الأجهزة التابعة للرئيس محمود عباس مباشرة، يسير وفق خطط أميركية كخطة "دايتون" مثلاً، لتقوية نفسه من خلال ما يتلقاه من برامج تدريب ودعم مادي ولوجستي كان دايتون قد أعلن عنها لتقويتها مقابل حركة "حماس" وقوتها التنفيذية وذراعها العسكرية "كتائب القسام"، قال المصري: نحن كنا وما زلنا وسنبقى نتلقى التعليمات من الرئيس عباس والنائب الطيراوي فقط، كما أننا في جهاز المخابرات ملتزمون بالبرنامج الوطني، وبما تم الاتفاق عليه في مكة من برنامج سياسي، ونعمل وفق القانون الذي أقر في المجلس التشريعي.

عيسى: زج الأجهزة في الصراع أصابها بالشلل التام

ولم يختلف رأي العميد يوسف عيسى قائد جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، عن رأي من سبقه بالقول: إننا أكدنا مراراً وتكراراً على أن الأجهزة الأمنية يجب أن لا تكون محل خلاف، بل محل إجماع وطني، ويجب التركيز على إخراجها من الأزمة، وألا يُنظر إليها كخصم من أي طرف من الأطراف، وفي الوقت نفسه يجب أن تتحرك الأجهزة بحيادية؛ كونها أجهزة أمنية مهمتها الوحيدة هي حماية أمن الوطن والمواطن الفلسطيني على حد سواء، بأطيافه السياسة والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وأضاف عيسى: كما أننا شددنا أيضاً على أهمية أن تكون صيانة دور الأجهزة الأمنية طموحاً لكل الفلسطينيين بشكل عام، وبخاصة التنظيمات الفلسطينية، لاسيما "فتح" و"حماس"، لأنه إذا لم تتدخل الأجهزة في فض الخلاف القائم بين التنظيمات أو العائلات، وتُحارب الجريمة، فمن سيقوم بهذا الدور؟ كما أنه إذا كانت الأجهزة محل جدل وجزءاً من عملية الاستقطاب القائمة في المجتمع الفلسطيني، فمن هو الحكم؟

وقال: طالما حذرنا من أن زج الأجهزة الأمنية في الصراع القائم، يصيب عملها بالشلل التام، وبالتالي يكون همها الوحيد هو الحفاظ على أمن أفرادها ومنشآتها ومقارها، وهذا يعطي الفرصة للمجموعات العبثية والمجرمة كي تُمارس دورها القذر من اغتيالات وابتزاز وسرقات واغتصاب وتجارة المخدرات بكل أريحية، دون أي إزعاج من أي جهاز أمني أو من الفصائل المتقاتلة.

وأكد عيسى أن المتضرر الوحيد من هذا الموضوع، هو المواطن الفلسطيني، والرابح الوحيد من ذلك، هي هذه الفئات الإجرامية.

وقال: أعتقد أنه من المؤكد أنه كان هناك في السابق والوقت الحالي استهداف من قبل حركة "حماس"، ◀